

مصر: يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق نهاية حقيقية لحالة الطوارئ

28 تشرين الأول/أكتوبر 2021

في حين أن قرار مصر بإنهاء "حالة الطوارئ" هو تطور إيجابي، على السلطات اتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان المتردية، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي قراره بإنهاء "حالة الطوارئ" المفروضة منذ 10 نيسان/أبريل 2017. السلطات كانت تقوم بتمديد حالة الطوارئ كل ثلاثة أشهر منذ حصول اعتداءاتٍ على كنائس قبطية في الإسكندرية وطنطا عام 2017.

ما يبعث على قلق اللجنة الدولية للحقوقيين أنه ومنذ عام 2013، فرضت مصر بأمر من الرئيس السيسي مجموعة من القوانين، بما فيها قوانين مكافحة الإرهاب والتي من شأنها أن تضمن استمرارية الإجراءات الاستثنائية بغض النظر عن إعلان إلغاء حالة الطوارئ هذا الأسبوع.

كما أن قرار إنهاء "حالة الطوارئ" لن يمنع المحاكم العسكرية من محاكمة المدنيين، ولن يمنع إساءة استخدام إجراءات مكافحة الإرهاب، و ملاحقة مجموعات المجتمع المدني، ولا تجريم حرية التعبير.

"حتى نرى إجراءات حقيقية- مثل إطلاق سراح المعتقلين بشكل تعسفي، وإلغاء محاكم الطوارئ لأمن الدولة، وإبطال القوانين التي تستهدف مجموعات المجتمع المدني- على المجتمع الدولي الامتناع عن توجيه التهاني للرئيس السيسي"، قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

كما قام الرئيس السيسي بتقييد صلاحيات القضاء والتي كانت بالأساس محدودة، من خلال مجموعة من القوانين التي تمنحه سلطة التأثير على التعيينات القضائية وعلى اختيار رؤساء المحاكم العليا في البلاد.

"ما تسبب فيه الرئيس منذ وصوله إلى السلطة عام 2013—خصوصاً الظروف التي أضحت فيها الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري، سياسات رسمية—لا يمكن محوه بمجرد إنهاء حالة الطوارئ"، قال بنعربية.

كما يقلق اللجنة الدولية للحقوقيين استمرار عمل محاكم الطوارئ حتى بعد انتهاء "حالة الطوارئ".

منذ نيسان/أبريل 2017، قامت محاكم الطوارئ لأمن الدولة بممارسة ولايتها في نظر "الجرائم" المتعلقة بالاحتجاجات وحرية التعبير والتجمع، مخالفة بذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه فيما يتعلق بالحقوق في محاكمة عادلة. يسمح قانون الطوارئ لهذه المحاكم بالنظر في القضايا المحالة إليها بغض النظر عن إنهاء "حالة الطوارئ".

"حتى يتم تحقيق مبدأ سيادة القانون في مصر، على الرئيس السيسي تفكيك كافة القوانين القمعية والسياسات التي تم اللجوء إليها خلال الأشهر الـ 54 الماضية لخلق المعارضة وقمع حقوق الإنسان والمجتمع المدني بشكل شنيع"، أضاف بنعربية.

يأتي إعلان الرئيس بعد خمسة أسابيع فقط من رفض الولايات المتحدة منح 130 مليون دولار أمريكي من الدعم العسكري لمصر حتى تقوم بمعالجة بعض "الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان".

للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين مصر: عودة إلى حالة الطوارئ الدائمة؟

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني
said.benarbia@icj.org

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد
الالكتروني asser.khattab@icj.org